الخلاصة

أن الحكم الجزائي لكي يكون حكماً صحيحاً يجب أن يصدر من قبل المحكمة المختصة بإصداره وفقاً لأحكام القانون، وأن يكون مبنياً على الأدلة السليمة والصحيحة ومعتمداً على ضمير القاضي ومدى قناعته على وجه اليقين من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية بإصدار الحكم الجزائي خالياً من الأخطاء أو العيوب.

وقد يقع في الحكم الجزائي أخطاء، وهو أمر متوقع حصوله، وتعدّ من قبيل هذه الأخطاء الأخطاء المادية والتي لا تكون مؤثرّة في صحة الحكم وسلامته.

أن الخطأ المادي الذي يعتري الحكم الجزائي في احدى بيانته غير الجوهرية، لا يؤدي إلى بطلان الحكم أو نقضه وتكون محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم الذي شابه الخطأ المادي هي الجهة المختصة بتصحيح ذلك الخطأ سواء كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم في الدعوى الجزائية.

ويتم تصحيح الخطأ المادي وفقاً لنظام خاص وهو نظام تصحيح الاخطاء المادية، وأن تلك الأخطاء ذو طبيعة مادية غير مؤثرة في صحة الحكم وسلامته.

ويشترط لاعتبار الخطأ خطأً مادياً توافر شرطان، أولهما أن لا يؤدي ذلك الخطأ إلى البطلان أو الخطأ في القانون، وثانيهما إمكانية تصحيحه دون إجراء تعديل أساسي في الحكم الجزائي.

ويتميز الخطأ المادي عن غيره من الأخطاء بعدة مميزات، أهمها أنه لا يترتب عليه أي اثر في الحكم الجزائي الصادر عند تصحيحه، وتناولنا البحث في صور الخطأ المادي والتي تتفرع إلى صورتين، الصورة الأولى الأخطاء المادية الكتابية، والصورة الثانية الأخطاء المادية الحسابية.

لقد تناولت التشريعات الجزائية (الاجرائية) ومنها المقارنة، إجراءات تصحيح الخطأ المادي الذي يعتري الحكم الجزائي عند صدوره من المحكمة المختصة بإصداره، وجعلت تصحيحه من أختصاص محكمة الموضوع، وقد تظهر بعض الاشكاليات عند تنفيذ الحكم الجزائي الذي شابه الخطأ المادي، وقد اختلف الفقه حول التكيف القانوني لتصحيح الخطأ المادي، بمعنى آخر هل أن تصحيح الخطأ المادي يدخل ضمن نطاق الاشكال في التنفيذ من عدمه، وتطرّقنا إلى الآراء الفقهية التي تناولت التكيف القانوني لنظام تصحيح الاخطاء المادية، وكذلك وجدنا أن هناك أوجه أختلاف وكذلك أوجه الشبه بين كلا النظامين، وقد تناولنا تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي المطعون فيه، وذلك بموجب طرق الطعن المقررة قانوناً.